

خلي عينك عليها

نشرة أسبوعية تعنى بعملية مراقبة الانتخابات ٢٠٠٩
 بموجب قانون الانتخابات ٥/٢٠٠٨



مراقبة الانتخابات وتعزيز الديمقراطية

أصبحت مراقبة الانتخابات في أيامنا، جزءاً هاماً من عملية الديمقراطية في العالم وبالأخص في الدول النامية ذات الديمقراطيات الفتية.

لا توجد هناك دولة نامية تستطيع إجراء الانتخابات دون دعوة المراقبين ويرجع هذا إلى حقيقة أن مراقبي الانتخابات يقومون بوظيفة ذات صبغة شرعية، كما أن العلاقة بين مراقبة الانتخابات وتعزيز الديمقراطية تلقي الضوء على المشكلات المتعلقة بمراقبة الانتخابات التي مازالت محل جدل بين السياسيين والاكاديميين.

فيبينما توفر الانتخابات فرصة المنافسة بين الأحزاب السياسية، يجد أن هناك ميلاً من جانب السياسيين ذوي النفوذ للتاثير على نتائج الانتخابات.

من هنا تولدت الحاجة إلى وجود جماعة غير متحيزة لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها.

* ما هي المراقبة الانتخابية؟

هي عملية يتم من خلالها فحص وتقييم انتخاب ما لتحديد مدى التزامه بمعايير التنظيم والإدارة، وعادة ما تكون لهذه المعايير مضمون محلية ودولية.

والمضمون المحلي هي القوانين المختلفة التي تم وضعها داخل الدولة لتنظيم السلوك الانتخابي.

وعلى الجانب الآخر تأتي المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وأفضل الممارسات في العملية الانتخابية.

* الأساس المنطقي للمراقبة الانتخابية

اشتق الأساس الفلسفي للرقابة الانتخابية من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، خاصة المادة ٢١ منه، والتي تنص على المبادئ التالية:

- كل فرد له الحق في المشاركة في حكم بلاده مباشرةً أو من خلال النواب الذين يتم اختيارهم بحرية.
- جميع الأفراد متساوون في الالتحاق بالخدمة العامة في بلادهم.
- إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة ويتم التعبير عن هذه الإرادة من خلال انتخابات حرة وحقيقة تعقد بالاقتراع السري أو الانتخاب الحر.

ويلتزم المراقبون في مهمتهم، بصرف النظر عن هذا الإرادة من خلال انتخابات حرية وحقيقة تعقد بالاقتراع السري أو الانتخاب الحر.

للحقوق المدنية والسياسية. العهد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان... الخ

* المراقبون الدوليون والمراقبون المحليون

هناك فرق بين المراقبين الدوليين والمراقبين المحليين.

فالمرأبون الدوليون هم الذين يأتون من خارج الدولة لمراقبة الانتخابات ومن بينهم مراقبو الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والكونفدرالية، والاتحاد الأوروبي، والمعاهد الدولي، ومركز كارتر، ومركز الإرشاد الانتخابي... الخ

اما المراقبون المحليون، فهم الذين يتكلمون داخل دولة معينة بتنظيم الانتخابات، الأمر الذي يعد أكبر من مجرد الرقابة على صناديق الاقتراع، في حين يقوم المراقبون الدوليون بالرقابة فقط على الانتخابات.

ومن أجل الضبط الصحيح للانتخابات، يتطلب الأمر وجود منظمة دائمة أو أكثر من منظمة ل القيام بهذه المهمة.

* تطور بعثات مراقبة الانتخابات

- المرحلة الأولى: كانت في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، حيث تمت مراقبة الانتخابات في مولدافيا في عام ١٨٥٧ تحت إشراف لجنة أوروبية مكونة من ممثلين لكل من استراليا، بريطانيا، فرنسا، بروسيا، روسيا، تركيا.

وقد استمرت عملية الرقابة على الانتخابات في أوروبا بأشكال مختلفة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى عندما عقدت دول وسط أوروبا عدداً كبيراً من الاستفتاءات العامة بعد تهديدات بروتوكولات فرساي وفينيسيا وسان جرمان.

- المرحلة الثانية: كانت فترة الاستعمار وتميزت بعمل بعثة مراقبة الأمم المتحدة التي بدأت مع كوريا في عام ١٩٥١ ثم التوغو في عام ١٩٤٨. وقد أرسلت الأمم المتحدة في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٩٠ بعثة مراقبة إلى كافة دول العالم.

- المرحلة الثالثة: برزت المؤسسات المتعددة الجنسيات وشملت منظمة الدول الأمريكية والكونفدرالية والاتحاد الأوروبي.

وفي الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ شاركت منظمة الدول الأمريكية في أكثر من ٢٠ بعثة مراقبة، كما شارك الكونفدرالية أيضاً في الرقابة على الانتخابات وما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١ تم إرسال ٣٣ بعثة إلى ٢٢ دولة وكانت أولى البعثات التي تم إرسالها إلى غينيا في عام ١٩٦٤.

وبعد ذلك إلى جبل طارق في عام ١٩٦٧ وزيمبابوي في عام ١٩٨٠... الخ.

وفي التسعينيات بدأ الاتحاد الأوروبي من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إرسال بعثات الرقابة الانتخابية والجبل رومانيا، والتشيك وسلوفاكيا وبلغاريا وألمانيا وبولندا وكرواتيا وأستونيا ولاتفيا وسلوفينيا.

وقد شهدت المرحلة الأخيرة في الرقابة الانتخابية مشاركة منظمات غير حكومية ومراقبين محليين تشمل المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الرقابة على الانتخابات المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي، ومركز كارتر.

ومن بين المراقبين المحليين الذين لعبوا دوراً فاعلاً في لبنان منذ العام ١٩٩١ كانت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE).



* الهدف من إرسال بعثات للمراقبة على الانتخابات

ان فريق عمل الجمعية في مختلف المناطق اللبنانية قد رصد ممارسة شائعة بتقدیم مساعدات او وعد بمساعدة وخدمات. يقوم بها عدد من المرشحين من مختلف الاختيارات. كما ان فريق العمل قد تلقى معلومات عن ممارسات تدرج في إطار الرشوة الانتخابية المباشرة. ويعمل فريق العمل عند الحاجة على التتحقق من هذه المعلومات ومتبعتها دون جاوز حدود دورنا وامكانياتنا كمجتمع مدني. خصوصاً ان هذه الممارسة شائعة في لبنان. لذلك فإن ما نورده من امثلة في هذا الموضوع لا يعود كونه امثلة محدودة جداً تشير الى بعض انواع الممارسات التي رصدها فريق عمل الجمعية وهي لا تمثل سوى قمة جبل الجليد وهذه الظاهرة.

الهدف هو اعطاء الثقة في عدالة العملية الانتخابية. والممساعدة على منع الخداع والاحتيال في الاقتراع وإجراءات فرز الأصوات وإعداد تقرير للمواطنين في الدولة والمجتمع الدولي حول سلامة الانتخابات. وقد حدد قسم المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة الأهداف التالية لرراقبة الانتخابات:

- تقرير شرعية أو عدم شرعية العملية الانتخابية.

- خسین السلاوك الانتخابي.

- خلق كواذر محلية، وخلق ثقافة سياسية ديمقراطية تغنى عن المراقبة على الانتخابات.

- العمل كشاهد محايي يعبر عن مصلحة المجتمع الدولي ودعم العملية الديمقراطية.

- رفع درجة الثقة العامة في العملية الديمقراطية.

- كشف وأفشاء الأحتيال والمخالفات عندما تحدث.

- تقييم مدى شرعية عملية انتخابية والنفع عنها اتساقاً مع المعايير المقبولة دولياً.

- خسین الطبيعة الهادفة للعملية الانتخابية.

- زيادة الاحترام للحقوق السياسية والمنهية وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى اتساقاً مع المبادئ والالتزامات التي وضعت من قبل القانون الدولي.

- تشجيع المتنافسين السياسيين على قبول نتائج العملية الانتخابية الشرعية.

وفي ظل الأجواء المضطربة سياسياً في لبنان، يظل بإمكان مراقبة الانتخابات أن تبني الثقة الشعبية في نزاهة الاقتراع بتشجيع نظام انتخابي أكثر عدالة. ومارسات أفضل في الحملات الانتخابية. وناخبيين أكثر اطمئناناً.

كما أن مراقبة الانتخابات، تحول دون الاحتيال وتساعد في الحد من عدم الانتظام وزيادة الشفافية في إدارة العملية الانتخابية.

الدكتور إيليا إيليا

مسؤول العلاقات العامة في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

كل مواطن مراقب

التقرير الثاني عن سير العملية الانتخابية من ٧ نيسان إلى ٧ أيار



أصدرت «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» و«التحالف اللبناني لرراقبة الانتخابات» التقرير الثاني حول المخالفات التي تم رصدها بين الفترة الممتدة بين ٤ نيسان و ١ أيار وذلك خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر الجمعية الجديد في الصناعي، يوم الجمعة ٨ أيار ٢٠٩.

وقد أتى التقرير الثاني ليوجز عملية الرصد التي بدأت في ٧ نيسان، ولبيوتق ١٣٣ مخالفة، تم التدقيق والإفصاح عن ١ منها.

تسعى الجمعية من خلال عملية المراقبة، إلى تعزيز حكم القانون وضمان الحد الأقصى من الديمقراطية والنزاهة. على الرغم من

الشغاف التي يتضمنها قانون الانتخابات، كما أكدت الجمعية على أن الهدف من إصدار التقارير الدورية عن مراقبة الحملات الانتخابية هو المساهمة في بناء ثقافة سياسية جديدة تشمل المواطن والمُسؤول على حد سواء، وتهدف إلى المساهمة إلى تصويب الممارسة الصحبية، والتزام كافة الأطراف والجهات الإدارية والسياسية والدينية العنية بالالتزام بالقانون. مخاورة بذلك مجرد توقيع المخالفات.

وهي الجمعية الناكيد على أن التقرير الأول الذي صدر بتاريخ ٤ نيسان، ٢٠٩. قد ساهم في خاوب عدد من الجهات لاسيما وزارة الداخلية التي قامت بدورها في معالجة عدد كبير من المخالفات، وكذلك عدد من المرشحين والكتاب الانتخابية.

تعتبر الجمعية عن ارتياحها للخطاب الإعلامي التي حظي بها تقريرها الأول وتفطيله نشاطاتها، متمنية عليها أن تأخذ التقرير كاملاً وبشكل غير مجتزأ. بما يساهم في توعية الرأي العام على ثقافة إنتخابية مبنية على حكم القانون. كما تشدد على ضرورة اعتماد تقاريرها الدورية كوحدة متكاملة وعدم خذلتها موكدة أن عملية المراقبة لا تهدف إلى التشهير أو التجريح بأي جهة كانت، إنما السعي لضمان حرية وشفافية ونزاهة العملية الانتخابية. وتحقيق المساواة والحرية للناخبين والمرشح على حد سواء من خلال تطبيق القانون الانتخابي المعتمد على الرغم من الملاحظات الجديدة التي كانت قد ادرجتها في بيانات

أصدرت خلال مناسبات عديدة.

إن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات قد شكلت فريقاً خاصاً لرراقبة الحملات الإعلامية الانتخابية. سواءً بجهة احترام وسائل الإعلام للتوافق والهداية، أو التزام المرشحين بعدم خرق القانون بجهة مضمون خطابهم. كما أن الجمعية ترحب بتصدور التقرير الأول لهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية والتي يحكم مسؤوليتها والإمكانات التي تملكها قد تكفل من القيام بعملية رصد واسعة لمخالفات القانون الانتخابي ونشر تقريراً مفصلاً ويغطي المأوى الكميكي بشكل تفصيلي.

أما بالنسبة إلى جمعيتنا فإن تقريرنا الحالي لا يتضمن عرض ملخصاً مفصلاً ويغطي المأوى الكميكي بشكل تفصيلي. إلا أنه يتضمن بعض الملاحظات التي تكونت من خلال رصد عدد من الصحف، وضمن حدود ما نص عليه قانون الانتخاب.

أما بالنسبة للتقرير الحالي، فهو أورد ملاحظات تم جمعها من خلال رصد التغطية الإعلامية في الفترة الممتدة بين ٦ نيسان و ٦ أيار وذلك لعشرين صحف هي: النهار، السفير، الأخبار، الديار، البلد، الشرق، اللواء، المستقبل، آناتك، أرابات.

أبرز الملاحظات هي التالية:

- إن الخطاب الانتخابي الحالي يبالغ في التجريح في الخصم السياسي، ويشترك في ذلك غالبية وسائل الإعلام الخنزيرية أو المؤيدة لطرف سياسي.
- بعض المرشحين يبالغون في تضخيم مخاطر مشاريع الخصم بهدف إثارة مخاوف جمهوره الخاص ودفعه للالتفاف حوله، أو يبالغ في إبراز قوته لتخييف الخصم، وتصل هذه الممارسة إلى شفير التحرير أو الترهيب أو إثارة الغارات الطائفية.
- تليجاً وسائل الإعلام إلى الالتفاف على مسؤوليتها عن نشر مواد مخالفة للقانون، من خلال نقلها للخطاب السياسي المنور للمرشحين أو نشر أخبار منسوبة إلى مصادر أخرى، في حين أن المادة ١٨ تنص على مسؤوليتها عن بث هذه المضامين، بعزل عن مصدرها.
- في هذا السياق العام من الخطاب السياسي والانتخابي السجالجي، تبزز بين الحين والآخر في بعض وسائل الإعلام، أو بعض التصريحات والموافقات، حالات أكثر نزوعاً، وتقترب من الخرق الواضح لمادة ١٨ من قانون الانتخاب، ومن المثلثة على ذلك استخدام تعبيرات ذاتية والتضليل في وصف الخصم السياسي، أو الاتهام المالي لرشح أو سياسي منافس، أو إثارة الكراهية جاء لأشخاص أو جهات معينة بشكل مباشر خلال الخطابات الجماهيرية، أو الربط المباشر بين أحداث وموافق بما يوحى بالتخوين... الخ.
- إن ما أورده هو ممثلة جزئية على خرق المادة ١٨، وسوف يقوم فريق الرصد الإعلامي بعملية رصد منهجهة وأكثر شمولاً وتعذر تقريراً خليلاً لإداء وسائل الإعلام ولضمن الخطاب الإعلامي للمرشحين واللائحة، وسوف تقوم الجمعية باعلانه في مناسبة لاحقة.

عن استغلال المراقبة العامة ودور العبادة، واستغلال النفوذ والموقع العام

مخالفة المادة ٧١

١- لا يجوز استخدام المراقبة العامة والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والمعاهد والمدارس الرسمية والخاصة دور العبادة، لأجل إقامة المهرجانات واللقاءات الانتخابية. أو القيام بالصاق الصور وبالدعابة الانتخابية.

٢- لا يجوز لموظفي الدولة والمؤسسات العامة، ولوظيفي البلديات والوحدات البلدية استخدام النفوذ لمصلحة أي مرشح أو لائحة

ووثقت الجمعية مخالفة متعددة لغالبية الأطراف لنص المادة ٧١، فقد استعمل العديد من المرشحين دور العبادة وملحقاتها. الجامعات، البلديات، بعض المدارس والمؤسسات العامة لغایيات انتخابية تتدرج بأهميتها من استعمال فاضح لهذه الأمكانية لغایيات انتخابية الى القيام بتصريحات انتخابية من داخل أو أمام هذه الأمكانية. كما تشير ذلك تفتقر عرض المخالفات لسلامة العملية الانتخابية. تذكرها الجمعية في ما يلي انتطاقاً من أهدافها المكرسة في نظامها والرامية إلى مراقبة الانتخابات وبناءً على قرارها المأوفقة على مراقبة المخالفات الصادر عن وزارة الداخلية والبلديات.

تقوم الجمعية باستقصاء المخالفات وتعددها نفعاً للمصلحة العامة ولتلقي تكرار مثل هذه المخالفات، وهي معتمدة على سبيل الاستدلال وعلى وجه المثال لا الحصر.

المخالفات المتعلقة بالانفاق غير المشروع والانفاق الانتخابي

مخالفة المادة ٥٩

رصد الجمعية حملات المرشحين واللائحة والمخالفات السياسية من حيث مراقبة مدى احترامهم للقانون ولمعايير الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابي؛

لا تدعى الجمعية أن عملية الرصد حتى تأكيد تفاصيلها وتشتمل كافة الموارد حتى تأكيد تفاصيلها وتمكن بالتالي أن يكون قد فاتها تدوين مخالفات عديدة.

وتحذر الجمعية من جميع الأطراف تزويدها بها بعد رسدها على أن تفوه بنشرها فور التدقيق بها والتالي من صحتها.

يتنبه الجميع إلى ضرورة اعتماد تقاريرها الدورية كوحدة متكاملة وعدم خذلتها موكدة أن عملية المراقبة لا تهدف إلى التشهير أو التجريح بأي جهة كانت، إنما السعي لضمان حرية وشفافية ونزاهة العملية الانتخابية. وتحقيق المساواة والحرية للناخبين والمرشح على حد سواء من خلال تطبيق القانون الانتخابي المعتمد على الرغم من الملاحظات الجديدة التي كانت قد ادرجتها في بيانات

وقد شملت الامثلة المؤثقة لدى الجمعية - وهي ليست حصرية - مخالفات من الانواع التالية: زيارة مقرات دينية والتصرّح من امامها؛ تنظيم انشطة انتخابية في مقرات دينية؛ قيام رجال دين بالابحاث الانتخابي دعماً لمرشح او لائحة اثناء المناسبات الدينية او الصلاة؛ استخدام البلديات وجهازها للنشاط الانتخابي المباشر او غير المباشر؛ استخدام المقرات الرسمية والحكومية او العامة في نشاطات ذات طابع انتخابي؛ الاكتئاف من افتتاح المشاريع والمناسبات في فترة الانتخابات؛ تعليق صور مرشحين على الاماكن العامة... الخ.

تعتبر محظوظة اثناء الحملة الانتخابية الالتزامات والتغافلات التي تتضمن تقديم خدمات أو دفع مبالغ للناخبين. ومنها على سبيل المثال لا الحصر التقديمات والمساعدات العينية والنقدية إلى الأفراد والجمعيات الخيرية والاجتماعية والثقافية أو العائلية أو الدينية أو سوهاها. أو النادي الرياضي وجميع المؤسسات غير الرسمية.

لا تعتبر محظوظة التقديمات والمساعدات المذكورة أعلاه إذا كانت مقدمة من مرشحين أو مؤسسات ملكها أو يديرها مرشحون درجوا على تقديمها بصورة اعتيادية ومنتظمة منذ ما لا يقل عن ثلاثة سنوات قبل بدء فترة الحملة الانتخابية.



الإنجازات	
منذ مطلع آذار ٢٠٠٩ حققت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الإنجازات التالية:	
• وضع منهجية مفصلة وعلمية لعملية المراقبة مؤلفة من ٢٦٧ معياراً وبدأت بتنفيذها	• جهوز وإطلاق ٢١ مكتباً في كافة الدوائر الانتخابية
• استقطاب وتدريب ٤٥ منسقاً ومساعداً منسقاً دائرة	• تدريب ٥٠ مدرباً على القانون ومنهجية المراقبة
• استقطاب ما يقارب الـ ٥٠٠ مراقب وتدريب ١٣٠٠ منهم من خلال تنظيم ١١٦ ورشة عمل في معظم الدوائر الانتخابية	• إطلاق حملة «خلي عينك عليها» في كافة الدوائر الانتخابية
• توثيق ١٣٣ مخالفة وتدقيق في ١٥ منها وذلك ضمن إصدار تقريرين، الأول في ٤ نيسان والثاني في ٨ أيار ٢٠٠٩.	• إطلاق مخالفة وتدقيق في ١٥ منها وذلك ضمن إصدار تقريرين، الأول في ٤ نيسان والثاني في ٨ أيار ٢٠٠٩.

نشاط

اطلاق مكاتب الدوائر الخاصة بعملية مراقبة الانتخابات ٢٠٠٩

أطلقت الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات هذا الأسبوع، ١٤ مكتباً تابعاً لها في دوائر صيدا، صور الشوف، عاليه، طرابلس، البقاع الغربي، راشيا الهرمل، بعلبك، البقاعية والمن، جزين، بنت جبيل، زحلة وكفرنون، وذلك ضمن خطوة افتتاح ٢١ مكتباً لتغطية عملية مراقبة الانتخابات النبابية في كافة الدوائر بحضور ممثلين عن كافة الوسائل الإعلامية المحلية والمرئية، مثل البلديات، مرضحي الدائرة، الأحزاب، والفعاليات المعنية.

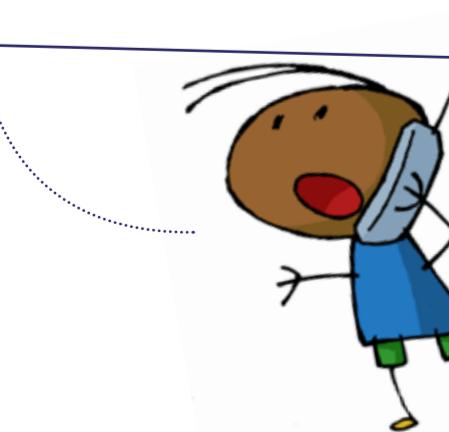
باتي افتتاح المكاتب كجزء من عملية مراقبة متقدمة تضمنها الجمعية «التحالف اللبناني» لمراقبة الانتخابات، تتضمن استقطاب وتدريب ٣٠٠ مراقب في كافة الدوائر الانتخابية وعملية مراقبة شاملة لسير عملية افتتاح المكتب بحسب جدول خدونه ضمن فقرة «نشاطاتنا».

نشاطات الأسبوع
جدول عن افتتاح المكتب في الدوائر

الصاحبة	المنسق	المكان	العنوان	الوقت
حسين الشحيمي ٦٧٦		طريق المطار، ستر زعور، الطابق الاول، مجلة شون جنوبية		٠٩/٥/١٨ ٦:٠٠ بعد الظهر
الحازمية		جسر البasha، مقابل شرکوتیه عون، بنایا صلیبی، الطابق السادس		٠٩/٥/١٩ ٤:٠٠ بعد الظهر
المنسق	نديم حداد ٦٧٠٤	جسر البasha، مقابل شرکوتیه عون، بنایا صلیبی، الطابق السادس		٠٩/٥/١٩ ٥:٠٠ بعد الظهر
المنسق	فرح الشوفي ٣٦٣	مرجعيون- البولفار الرئيسي، تونيز ستر، قرب مطعم راشد، الطابق الاول		٠٩/٥/١٩ ٤:٠٠ بعد الظهر
المنسق	نديم حداد ٦٧٠٤	جسر البasha، مقابل شرکوتیه عون، بنایا صلیبی، الطابق السادس		٠٩/٥/١٩ ٤:٠٠ بعد الظهر
المنسق	شريف غامس ٧٦٥	شارع ١٣- مقابل مشرف bigstore		٠٩/٥/٢١ ٤:٠٠ بعد الظهر
المنسق		بنایا تابت- الطابق الاول		

تدريب المراقبين
الجمعة ١٥ أيار
بعدnoon- عكار- الشوف- زحلة- راشيا
السبت ١٦ أيار
زحلة- الشوف- بيروت- جبيل- المتن- كسروان- البقاعية- البترون
الاحد ١٧ أيار
زحلة- الشوف- البقاعية- راشيا- جبيل- عاليه- المتن- المنية الضنية- طرابلس

انضم إلينا	
لأن "كل مواطن مراقب" يمكنك اليوم الانضمام إلى قائمة ٢٣٢٥ منظوع لترقب معنا الانتخابات، وذلك غير مملىء استماراة مراقب تجدها على الموقع الالكتروني الخاص بعملية مراقبة الانتخابات.	www.observe.ladeeb.org
أو عبر التوجّه إلى أقرب مكتبتابع للجمعية، في دائرك.	
وتفق معنا	
لأن "كل مواطن مسؤول" يمكنك اليوم أن توثق أي مخالفة لقانون الانتخابات عبر مللي استماراة تبلغ تجدها على الموقع الالكتروني الخاص بعملية مراقبة الانتخابات، أو عبر الاتصال بنا على الخط الساخن ٧١-١٢١٤٠٨٠٧١	observe@ladeeb.org www.observe.ladeeb.org
تواصل معنا	
للتواصل مع الجمعية، الرجاء الاتصال بقسم الإعلام والعلاقات العامة:	٠١-٧٤١٤١٢ ٠٣٨٧١٤٧٢ ٠٣٧٥١٦٩٦٩ ٠٣٧٠٩٦١٥٢



- استقبل رئيس الحكومة والمرشح عن المقعد السنوي في صيدا السيد فؤاد السنيورة زواره في القصر الملكي لأغراض إنتخابية على سبيل المثال لا الحصر؛ عضو قيادة في الجماعة الإسلامية في ٤ أيار ٢٠٠٩.
- زار رئيس الحكومة المرشح عن المقعد السنوي السيد فؤاد السنيورة مسجد الحريري في صيدا في ١٨ نيسان ٢٠٠٩ وفور خروجه توجه إلى دار الإفتاء المغفرى، وصرح: «أنا لم أسع يوماً من أجل الترشح لأن أكون عضواً في مجلس النواب ولكن الظروف أملت ذلك ولا سيما الإتصالات التي معي من عديد كبير من أهل المدينة... إننا في منافسة ديمقراطية كلية وفي هذا الموضوع شديداً الخرس على أن تكون هذه مناسبة ديمقراطية وليس معركة».
- أطلقت لائحة الشفافيين في دائرة الشفاف السيد محمد المحارج في ٢٨ نيسان ٢٠٠٩ من أمام معبود بالخوش في قلعة بعلبك وهو مرافق عام وتتابع لوزارة السياحة.
- برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري في ٣ أيار ٢٠٠٩، تمت إقامة حفل تكريبي بالتعاون مع بلدية الهرمل في جامعة خاصة - الجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم - في الهرمل مثلاً بالوزير السابق على حسن عبدالله الذي أكد خالله فور لائحة المعارضة.
- أشعلت لائحة الشفافيين في دائرة الشفاف السيد محمد المحارج في ٧ نيسان ٢٠٠٩ لقاءً مع نساء المستقبل في خلية مسجد بسايافا في إقليم المروي، المرشحان عن المقعد الشعبي في دائرة النبطية السيد محمد رعد في حسينية بلدة العباسية وطلبو خالله دعم لائحة المقاومة في ٨ أيار ٢٠٠٩، تصريح المرشح جمال صفي الدين من أمام مطرانية صور المارونية بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠٠٩ زيارة المرشح عن مقعد الروم أرتوودوكس في دائرة حاصبياً، مرجعيون شيخ عقل الموحدين الدور الشيخ نعيم حسن في دار الطانقة الرزنة في قرمان وشدد بعد اللقاء على أهمية الإستحقاق الانتخابي المقبل ودور المواطن في القرارات.
- وضعت الماكينة الانتخابية للتيار الوطني الحر في الجامعة اللبنانية صورة للمرشح ميشال عون في كلية الآداب الفرع الثاني في الفنون.

ما قالته الصحف عن التقرير الثاني الذي أصدرته «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»



«اللبنانية لديمقراطية الانتخابات»: ١٣٣ مخالفة حتى اليوم!

هو «البيان الرقم ٢» الذي تصدره «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»، بهدف تصويب المسار الانتخابي، جاء بجزء كبير منه «فضفاضاً» لأن الكثير من الحالات الواردة في متن التقرير «تبليس جسم»، معظم القوى السياسية المشاركة بالاستحقاق، ولم يضع الإصبع على الجرح إلا في سنتي تأسيسها، حيث تحدثت الجمعية عن مخالفات واردت في مقالة تقريرها، بينما لم يذكرها أحد، مما يدل على أن المخالفة كانت مقصودة.

١٣٣ مخالفة خلال شهر في التقرير الثاني «ديموقراطية الانتخابات»
تخوين وتجريم وخدمات تقرب من الرشوةنشر ١٣٣ مخالفات في التقرير الثاني لمراقبة الانتخابات
لنساً محكمة وعلّم الإعلاميين النظر إلى التقارير بشكل متراكم

فضحت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات لجهات قضائية مختلفة بدلاً من نشرها للرأي العام، وبررت الجمعية «التقشف» في عدد الحالات التي تم نشرها بشكل صريح في تقريرها الثاني بالإستراتيجية الجديدة، دون الجمعية «لم تكن محكمة». وردًّا على الحملة الإعلامية لطيف ضد آخر جماعات الناخبين التي أصدرت تقريراً «عن على الإعلاميين النظر إلى التقارير بشكل متراكم والجمعية محبادة».

اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في لبنان تصدر تقريرها الثاني: أولوية رصد المخالفات... لا التشكيك بمرتكبيها
على رغم الاتهامات بالتسبيب وعدم الحياد التي أصابتها عشرة إصدارات تقريرها الثاني من قبل بعض المعارضة والإعلام المسؤول عنها.مخالفات للسنيورة برغم تكشف المراقبة
ويفرض منظمو المؤتمر القول بأن تشكيك بعض أطراف المعارضة بصدقية الجمعية هو سبب هذا «التقشف في تسجيل الحالات» وفق تعبير إحدى الزميلات.
في خالل جمعية لـ«اللبنانية لديمقراطية الانتخابات»، التناقل بعنابة وسط حقل من الألغام، مواصلة المضي في مهمتها الرقابية، إذ سجلت المزيد من الحالات الفاضحة لبنيو قانون الانتخابات.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: رصد ١٣٣ مخالفة تتعلق بالإنفاق ولغة التخاطب والحملات الدعائية وتوزيع خدمات



«اللبنانية لديمقراطية الانتخابات» تعادل في الأسماء بين الموالاة والمعارضة، وأسماء كثيرة سقطت عن تقريرها «لعدم التدقيق»